المجلة العراقية للبحوث الإنسانية والإجتماعية والعلمية
Iraqi Journal of Humanitarian, Social and Scientific Research
Print ISSN 2710-0952 Electronic ISSN 2790-1254
العدد 14A آب 2024
No.14A Aug 2024

تحديات السياسة البريطانية الماضي والحاضر والمستقبل

م. د. صباح جايد جاسم
المديرية العامة للتربية في محافظة ذي قار
Sbahshaid624@utq.edu.iq

ملخص

بدأ البحث في السياسة البريطانية في السنوات الأخيرة يتعرض لضغوط متزايدة نتيجة الى مجموعة من التطورات المختلفة داخل الأوساط الأكاديمية، ومن أهمها الاتجاه المتزايد نحو الآراء التي تتخذ من الساحة الدولية محورًا رئيسيًا للبحث، ويتناول هذا البحث التغييرات التي كان لها تأثير سلبي على مكانة وتماسك السياسة البريطانية بوصفها تخصصًا قائمًا بذاته، لكن الانخفاض الأخير في الاهتمام الأكاديمي بـ "السياسة البريطانية" تسارع أيضًا بسبب فشل تلك الدراسات من علماء السياسة البريطانية أنفسهم للتغلب على المشاكل التاريخية المرتبطة بنموذج وستمنستر، وعلى هذا النحو يتتبع هذا البحث تطور السياسة البريطانية كمجال له، ويسلط الضوء على بعض التحديات الرئيسية التي تواجهها حاليًا، وفي المقام الأول تعتمد هذه على الافتقار إلى التماسك التخصصي، وعدم كفاية التكامل بين التحليلات النظرية والتجريبية، وكذلك التحليلات التاريخية والمعاصرة، وعدم وضوح صور الاستمرارية والتغيير.

الكلمات المفتاحية: السياسة البريطانية، نموذج وستمنستر، التراث التاريخي، التطورات النظرية، المشاكل المعاصرة.

Challenges of British Policy Past, Present and Future

D. sabah Jayed Jassem Al-Waeli
General Directorate of Education in Dhi Qar Governorate

Abstract

In recent years the study of British politics has come under increasing pressure from a variety of developments within academia, most notably a growing trend towards analyses which take the international arena as the main focus of inquiry. This article argues that such changes have had a detrimental effect upon the status and cohesion of the study of British politics as a self-contained discipline, but that the recent decline of academic interest in 'British politics' has also been accelerated by the failure of British politics' scholars themselves to overcome the historical problems associated with the Westminster model. As such, this article traces the evolution of British politics as a field of study, and highlights some of the main challenges that it presently faces. Primarily, these are based around a lack of disciplinary coherence, an insufficient integration between theoretical and empirical, as well as historical and contemporary analyses, and an inadequate conceptualization of continuity and change.

Keywords: British politics; Westminster model; historical legacy; theoretical developments; contemporary problems

مقدمة

إلى أين السياسة البريطانية؟[1]

تعرضت دراسة "السياسة البريطانية" في السنوات الأخيرة إلى زعزعة الاستقرار بسبب مجموعة متنوعة من الاتجاهات التي هددت بتقويض مكانتها وتماسكها كمجال أكاديمي قائم بذاته، وتحت ضغط متزايد نتيجة جملة من التطورات من مثل الطبيعة المتباينة للعلوم السياسية نفسها، والتغييرات داخل نظام التعليم العالي البريطاني (أبرزها عملية RAE)، اذ تراجعت دراسة السياسة البريطانية من مكانتها السابقة كمجال أساسي للاهتمام التحليلي داخل الجامعات البريطانية إلى موقف يُنظر إليه بشكل متزايد على أنه يفتقر لعدد من التخصصات التي تتخذ من الساحة الدولية محور اهتمامها الرئيسي، وعلى خلفية تزايد الترابط العالمي، والتنوع الأكاديمي، والتطور النظري، فإن الرأي القائل بأن دراسة "السياسة البريطانية" لا يزال لها دور مركزي تلعبه في المناخ الأكاديمي الحالي والمستقبلي ليس هو الرأي الذي يتردد صداها بصوت عالٍ في العديد من العلوم السياسية المعاصرة.

عانى النظام السياسي من أوجه القصور في ما يسمى بـ "نموذج وستمنستر" واهتمامه المركزي بفحص الآليات الضيقة للحكومة المركزية البريطانية، ومن المسلم به أن هذا النهج قد تم الاعتراف به على نطاق واسع بوصفه غير مستمر على نحو متزايد في السنوات الأخيرة، وقد بدأ العديد من العلماء في تطوير وجهات نظر نظرية أكثر تطورا، وادخال مجموعة واسعة من المناقشات الجديدة (مثل دور الحكم متعدد الطبقات وتأثير البيئة الدولية)، ومع ذلك فقد فشلت هذه التطورات في إنتاج نوع من التقدم النظري والمنهجي الذي شوهد في فروع أخرى من العلوم السياسية، وعلى الرغم من أن تركيز السياسة البريطانية قد اتسع بشكل كبير في السنوات الأخيرة، إلا أن العديد من المؤلفين ما زالوا يحتفظون بإحساس ضيق النطاق ليس فقط لما يشمل "السياسي" ولكن أيضًا للوسائل الأكثر ملاءمة لتحليله.

وإلى حد كبير، تنبع هذه المشكلة من التقليد السائد المتمثل في النزعة اليمينية داخل الدراسات السياسية البريطانية (وهي في حد ذاتها إرث من نموذج وستمنستر)، والمليئة بنفورها المناهض للفكر من المناقشات الحديثة، وبعد فشلهم في جذب الاهتمام المستمر من أولئك الذين ينتمون إلى وجهات نظر أكثر نقدًا ووعيًا من الناحية النظرية، كانت النتيجة أن علماء السياسة البريطانيين مالوا إلى إنتاج أكثر من مجرد روايات جامدة للغاية، وتجريبية مفرطة، ووصفية إلى حد كبير للعمليات المؤسسية الرسمية والسلوك السياسي، مع التركيز على المناقشات مثل العلاقة بين رئيس الوزراء ومجلس الوزراء، ودور الخدمة المدنية، وعمل البرلمان، وبعد أن فشلت في التخلص من تراثها التاريخي واستمرت في تعريفها من قبل أولئك داخل المجال وخارجه على حد سواء كمجال دراسة يعادل إلى حد كبير تحليل الحكومة المركزية، وهي إحدى المشاكل الرئيسية التي تواجه دراسة الحكومة البريطانية، اذ لا تقتصر السياسة في الوقت الحاضر في تركيزها الضيق على بريطانيا في حد ذاتها، بل في مفهومها المقيد بشكل مفرط ونهجها المتخلف نظريًا تجاه موضوعها الخاص، ومع ذلك ولفهم سبب حدوث ذلك، يتطلب الأمر إلقاء نظرة على الملامح التطورية للمجال نفسه.

أولاً: أصل الأنواع

يمكن القول من الناحية التاريخية بشكل مفيد أن أصول السياسة البريطانية كمجال للدراسة تعود إلى الثلث الأخير من القرن التاسع عشر، ففي سياق اجتماعي أصبحت الضغوط من أجل دمقرطة الدولة البريطانية شديدة بشكل متزايد، اذ شرع عدد من الباحثين في تفصيل مصطلحات قياسية للغاية، وتفسيرًا للآلية الداخلية للحكومة المركزية في بريطانيا، وتسليط الضوء على نفعها وفائدتها من حيث توفير الرخاء الاقتصادي والاستقرار السياسي، وبرئاسة Bagehot (1867), Dicey (1885) Jennings (1936)، اذ وضع هؤلاء العلماء بشكل جماعي أسس ما أصبح يعرف فيما بعد باسم "نموذج وستمنستر" للحياة السياسية البريطانية.

إن السمات الأساسية لهذا النموذج أصبحت الآن معروفة، اذ تم تصور النظام السياسي البريطاني كدولة وحدوية، تأسست على حجر الزاوية للسيادة البرلمانية، والحكومة الوزارية، والمساءلة الوزارية الفردية، والخدمة المدنية المحايدة، وقد قدم هذا مجتمعًا رؤية ضيقة بشكل واضح لـ "السياسي"، وبالتالي للموضوع المناسب للتحقيق، وهو ما يتماشى مع انطباع جامد إلى حد كبير وحميد بشكل أساسي عن المؤسسات والعمليات السياسية المركزية في بريطانيا، وقد استند هذا في جوهره إلى مفهوم Whiggish الجوهري للنظام السياسي الذي يعود تاريخه إلى الثورة المجيدة عام 1688، مع التأكيد على أن هذا قد ورث الأمة سلسلة من الترتيبات الدستورية المتوازنة والمتناغمة والمرنة، والتي مكنتها من التكيف إلى التغيير الاجتماعي والسياسي والاقتصادي بطريقة تدريجية وتطورية، مما مكنها من تجنب هذا النوع من الاضطرابات والسياسات الثورية التي شوهدت في الدول الأخرى.

سلطوا بعض الباحثين من أمثال Low (1907)، ولويلLowell (1908)، وموير Muir (1930) الضوء على التأثير المتزايد للأحزاب السياسية على أعمال البرلمان، بينما عارض آخرون، مثل لاسكي Laski (1933، 1938)، بشدة وجهة النظر القائلة بأن المؤسسات السياسية في بريطانيا كانت مستقرة بطبيعتها، واقترح بأن فترة من الاضطراب الاقتصادي الحاد قد تعجل بظهور شكل أكثر استبدادية من الحكم، ومع ذلك ظلت مثل هذه الأصوات المعارضة هامشية في التطور المبكر للدراسات السياسية البريطانية، وأثبتت عدم قدرتها على إزاحة الأساطير الدستورية التي كانت تنصبها نظيراتها الأكثر شهرة.، وقد ظل الباحثون الأوائل أيضًا متحدين في جانب واحد مهم، وهو تركيزهم شبه الحصري على مؤسسات وعمليات الحكومة المركزية، وفي نظرهم إلى "السياسي" بوصفه متداخلًا تمامًا مع الإجراءات الرسمية داخل المجال العام.

أصبحت الرؤية الضيقة لـ "السياسي"، التي امتازت بها حقبة ما قبل عام 1945 في الدراسات السياسية البريطانية تتسع تدريجيًا بعد الحرب العالمية الثانية، مدفوعًا بالمفهوم الأوسع للنشاط السياسي الذي عززه توسع الدولة في زمن الحرب، ومن خلال التشويش الواسع النطاق للمجالين العام والخاص الذي استلزمه ذلك، وايضا من خلال صعود الجماعية بعد الحرب (التي تميزت بشكل ملحوظ ببناء دولة الرفاهية والالتزام بالعمالة الكاملة)، اذ لم يعد يُعتقد أن عالم "السياسي" يقتصر على الآليات الرسمية للدستور، بل أصبح يُنظر إليه الآن على أنه يشمل نطاقًا أوسع من العلاقات السياسية، مع الأخذ في الاعتبار تزايد حجم ونطاق الخدمة المدنية، وأنشطة الأحزاب السياسية الرئيسية، والتأثير المتزايد لجماعات الضغط (خاصة "منظمات القمة" المتمثلة في مؤتمر نقابات العمال واتحاد الصناعة البريطانية)، ونتيجة لذلك أصبحت المواضيع والقضايا الرئيسية للدراسات السياسية البريطانية نفسها أوسع إلى حد ما، بدءًا من تحليلات العلاقة بين مجلس الوزراء ورئيس الوزراء[2].

ومع ذلك وعلى الرغم من هذا التبني لرؤية أوسع للحياة السياسية، فإن موضوع السياسة البريطانية نفسه ظل متجذرًا ضمن المنظور التنظيمي لنموذج وستمنستر، اذ ظلت القضايا المركزية للتحليل تركز على الأجزاء المختلفة المكونة للنظام السياسي البريطاني وعلى الطريقة التي تفاعلت بها هذه العناصر مع المؤسسات والعمليات الأساسية للدولة البريطانية، في حين احتفظ معظم الباحثين -على الرغم من التطور المتزايد للعلوم السياسية بشكل عام- بالنفور من التحليل النظري والالتزام بالطرق الاستقرائية بدلاً من طرق البحث الأكثر تنظيماً، وعلى الرغم من التأثير المتسرب للعلوم السياسية في أمريكا الشمالية، والتي بدأت في ضخ تيار ناشئ من التحليلات الوضعية في هذا المجال، فكانت النتيجة الإجمالية هي إدامة التفسيرات الوصفية والتفسيرات اليمينية بشكل أساسي لحقبة ما قبل الحرب، وبقدر ما يتعلق الأمر بالدراسات السائدة في السياسة البريطانية، فقد ظل التركيز ثابتًا على الاستمرارية التاريخية للنظام، وعلى وجود ثقافة سياسية توافقية، وعلى الفضائل الظاهرية للدستور البريطاني[3].

ثانياً: الأزمة التاتشرية وما بعدها

خلال ستينيات وسبعينيات القرن العشرين، مدعومًا بالتوسع الكبير في قطاع التعليم العالي البريطاني، تمتع مجال السياسة البريطانية بفترة من النمو السريع، ومع ذلك تعرضت المبادئ الأساسية في الوقت نفسه لنموذج وستمنستر لدرجة مستمرة ومتزايدة من الضغط، اذ استقرت بريطانيا أيضًا في سلسلة طويلة الأمد من الأزمات السياسية والاقتصادية، والتي اتسمت بتزايد السخط الاجتماعي والاعتراف المتزايد بسياساتها - التدهور الاقتصادي النسبي طويل الأمد-، إلى جانب المناقشات الأكثر تقليدية في تلك المدة، وقد ظهر منذ ذلك الحين اهتمام متزايد بين العلماء لاكتشاف أسباب "المرض البريطاني"، ووصف العلاج الأكثر ملاءمة للإدارة، اذ يرى العديد من المؤلفين أن أصول الأزمة تكمن في الروح الجماعية والديمقراطية التعددية التي سادت في بريطانيا منذ عام 1945، وكان ينظر إلى هذا على أنه اغتصاب المؤسسات والعمليات المركزية للنظام السياسي البريطاني، وأدى إلى ظهور ثورة سياسية، وارتفاع التوقعات، وانتشار المطالب المجتمعية بما يتجاوز بكثير ما يمكن أن تتوقعه الحكومة بشكل واقعي، وعلى هذا النحو فإن علاج الضيق الذي تعاني منه بريطانيا كان يطرح في كثير من الأحيان من خلال إعادة رسم تسوية ما بعد الحرب لتمكين إعادة تأكيد وجود حكومة قوية وفعالة[4].

ومع ذلك بالنسبة للعديد من المعلقين الآخرين، كان المصدر الرئيسي للصعوبات التي واجهتها بريطانيا يكمن على وجه التحديد في المؤسسات والعمليات المركزية لنظامها السياسي، وعلى النقيض من الفضائل الواضحة للاستمرارية والاستقرار التي أشاد بها أنصار نموذج وستمنستر، بدأ عدد من العلماء يزعمون أن مثل هذه السمات أصبحت الآن بمثابة عائق أمام المزيد من التحديث الاقتصادي والسياسي في بريطانيا، ونتيجة لذلك فإن مجموعة متنوعة من الإصلاحات التدريجية لترتيباتها السياسية، بما في ذلك تغييرات في الخدمة المدنية والبرلمان والنظام الانتخابي قد اعتُبرت ضرورية إذا كان لضمور بريطانيا أن ينعكس على سياستها[5]، كما قدمت بداية الأزمة السياسية والاقتصادية في بريطانيا اختيارات غنية للباحثين الأكثر انتقادا، مدفوعة بشكل متزايد بالشعبية المتزايدة للأفكار الماركسية الجديدة، ومن بين هذه الأمور يسعى العديد من المحللين الآن إلى لفت الانتباه إلى الطبيعة الدائمة والرجعية للنخبة الراسخة التي تعمل في قلب المؤسسات السياسية والاقتصادية في بريطانيا، وعادة كان هذا يتمحور حول القطاع المالي في مدينة لندن، إلى جانب نظامها المغلق والطبقي للغاية للتوظيف في المدارس العامة، وارتباطاتها التاريخية والمؤسسية الوثيقة ببنك إنجلترا ووزارة الخزانة، وباختصار كان انتشار النخبة الحاكمة التي تعمل وفقًا لمصالحها الذاتية، وفي الغالب لمصالحها الذاتية قصيرة المدى، يعتبر العائق الرئيسي أمام التنمية الاجتماعية والديمقراطية والصناعية في بريطانيا، مما يستلزم المزيد من التدابير العلاجية الشاملة القائمة على إعادة تنظيم أعمق للمجتمع البريطاني[6]

ومع ذلك، وفي حين أن هذه الموجة العامة من النقد الأكاديمي أصبحت الآن قوية بما يكفي لتقويض فائدة نموذج وستمنستر بوصفه أفضل وسيلة لفهم التطورات السياسية في بريطانيا، فإن أوجه القصور الأساسية والتي طال أمدها في البحث الأكاديمي ظلت سليمة، وعلى الرغم من الاتساع التدريجي لمفهوم "السياسي"، وعلى الرغم من تطبيق أساليب بحث أكثر تعقيدًا منهجيًا، وعلى الرغم من تسليط الضوء على مجموعة من الصعوبات داخل النظام السياسي البريطاني، إلا أن المحللين النقديين والمدافعين عن العقيدة على حد سواء استمروا في تركيز اهتمامهم في المقام الأول على المؤسسات والعمليات والجهات الفاعلة الأساسية العاملة داخل وحول قمة الدولة البريطانية، وعلى هذا النحو ظلت حدود الدراسات السياسية البريطانية مقيدة بإحكام، مع عدم توفير أي منظور تنظيمي متماسك يمكن من خلاله استبدال نموذج وستمنستر، في حين أن الأكاديميين المسلحين قد أصابوا الآن تفسيرات باجيت وديسي بجراح قاتلة، إلا أن أشباح أسلافهم قبل الحرب استمرت في مطاردة قاعات الأكاديمية.

وكان انتخاب حكومة المحافظين في عام 1979 بمثابة نقطة تحول في مجال السياسة البريطانية، ومع اكتساب المشروع التاتشري لإصلاح الدولة وإعادة رسم الحدود بين المجالين العام والخاص زخمًا كبيرا، فإن التغييرات السياسية والاقتصادية التي أحدثها هذا ولدت -على نحو متناقض إلى حد ما- توسيعًا آخر لـ "السياسي"، وأعطت زخمًا قويًا للأبحاث الأكاديمية، وكان التأثير المركزي لذلك هو تمهيد الطريق لانتشار الخطابات الجديدة، وتعزيز مجموعة من التطورات النظرية الأكثر تطوراً في هذا المجال، إلى جانب المناقشات الجارية مثل التحقيق في الطابع "الاستثنائي" (أي الذي تهيمن عليه المدينة) للاقتصاد السياسي في بريطانيا.[7]

أرغمت حكومات تاتشر مجال السياسة البريطانية على إعادة النظر في عدد من الافتراضات المركزية، والأهم من ذلك هو أن مجموعة الإصلاحات التاتشرية بدت وكأنها تعطل فكرة وجود مسار واحد وأحادي الخط للتنمية البريطانية، وفي حين كان من الممكن التوفيق بين المدة السابقة لما يسمى بالإصلاح الديمقراطي الاجتماعي وبين وجهة نظر اليمينيين القائلة بأن التقليد السياسي يتطور تدريجياً نحو رؤية توسعية وتقدمية للديمقراطية والحرية، فقد عادت التاتشرية إلى فترة القيم الفيكتورية والتراجع النسبي للديمقراطية والحرية، وكان هوس حكومة تاتشر بـ "تقليص حدود الدولة" من خلال إلغاء القيود التنظيمية والخصخصة، وتسويق الخدمات العامة يمثل تحديًا إضافيًا لمركزية نموذج وستمنستر، فضلاً عن وجهات النظر القائمة منذ فترة طويلة حول الوحدة الوحدوية، وطبيعة الدولة البريطانية، والعلاقات بين رئيس الوزراء ومجلس الوزراء، والسلطة التنفيذية والخدمة المدنية، والحكومة المركزية والمحلية.

كما استمرت هذه التطورات على قدم وساق طوال فترة ما بعد تاتشر، وبينما سعت حكومتا جون ميجور وتوني بلير إلى توسيع وتعميق المشروع الليبرالي الجديد لإعادة هيكلة الدولة، وبما أن الترابط في البيئة العالمية أصبح مجالاً للقلق الواضح بشكل متزايد، فقد ظهرت مجموعة من المناقشات الجديدة التي تتناول موضوعات مثل: تأثير العولمة[8]، والتكامل الأوروبي[9] ، بالإضافة إلى التأثيرات الداخلية للحكم متعدد الطبقات والإصلاح الدستوري[10]، ساعدت في توسيع حدود ما يعتبر الآن ممثلاً لـ "السياسي"، وبالتزامن مع هذه التطورات شهدت المدة المعاصرة أيضًا الاستبدال الرسمي لنموذج وستمنستر بنموذج الحداثة، اذ تم التعبير عن أطروحة "الحكم" بشكل أكثر تماسكًا في نموذج النظام السياسي المتمايز، بوصفه المنظور التنظيمي المهيمن في مجال السياسة البريطانية، وعلى النقيض من النظرة المتجانسة القديمة للنظام السياسي البريطاني التي يديمها نموذج وستمنستر، فإن هذا يقدم وجهة نظر للسياسة البريطانية بوصفها سياسة مبنية على مفاهيم شبكات السياسة، وتبعيات السلطة، وعلاقات التبادل، وكلها تقع في سياق سياسة متزايدة، وتتضمن شبكة معقدة من الجهات الفاعلة الممتدة إلى ما هو أبعد من المركز[11].

ثالثاً: النظريات المعاصرة للتغيير

بعيدًا عن نموذج الحكم ومع تركيزه الأساسي على الطبيعة المتغيرة لصنع السياسات داخل الدولة البريطانية، فقد شهد مجال السياسة البريطانية أيضًا في السنوات الأخيرة عددًا من التطورات النظرية المعنية بمعالجة مجموعة من التحليلات النظرية الأوسع، ومع توفير التحليلات المتزامنة الحديثة بدلاً من التحليلات المتزامنة التقليدية، ومن أبرز هذه المناهج ظهور المناهج المؤسسية الجديدة، التي حاولت استقراء رؤى على مستوى أكثر تجريدًا ونظريًا لقضايا مثل العلاقة بين الجهات الفاعلة وسياقها الظرفي، ودور الأفكار في توليد التغيير المؤسسي، ومدى خضوع التغيير للعمليات الطارئة أو المعتمدة على المسار [12].

وعلى الرغم من أن هذه الأساليب كانت مستوحاة بشكل عام من علماء السياسة في أمريكا الشمالية، إلا أنها تركت ولو بدرجة محدودة بصمات على التحليلات الخاصة بالسياسة العامة البريطانية، فعلى سبيل المثال يمكن العثور على أحد الموروثات الأكثر تأثيرًا من هذا النوع من النهج في فكرة "تغيير النموذج" المستوحاة من بيتر هول (1993)، وقد حاول مؤلفون مثل هاي (1996، 1999) وهيفرنان (2001) تطبيق هذه الفكرة

على تحليلاتهم للتغيير المؤسسي والسياسي في بريطانيا ما بعد الحرب، حيث تم وضع المفهوم (ضمن مفهوم "تطوري متقطع" للديناميكيات السياسية البريطانية)، والذي تم استخدامه لشرح التحول الشامل منذ الحرب العالمية الثانية من نموذج السياسة الديمقراطية الاجتماعية إلى نموذج السياسة الليبرالية الجديدة، اما فيما يتعلق بتحليل التغيير، فإن هذا التصور يقطع شوطا طويلا في تقديم بديل للاتجاهات التاريخية والغائية المتأصلة في النهج التقليدي للسياسة البريطانية، وبدلا من ذلك فانه يتم التركيز على دور الأفكار في توليد فترات من التغيير المؤسسي والسياسي، في حين يتم حساب الاستمرارية من حيث إدماج مجموعات الأفكار والخطابات السائدة على أطر زمنية معينة.

ان النهج ذو الصلة هو تزايد الاهتمام بتفسيرات التطور الجديد للتغيير، حيث سعى العديد من المؤلفين إلى توليد رؤى نظرية تعتمد على العمل التطوري الجديد في تخصصات أخرى مثل الاقتصاد وعلم الاجتماع والنظرية التنظيمية، ومن الواضح ضمن هذه الأساليب محاولة خلق قطيعة نظرية مع المفاهيم الغائية والاختزالية التقليدية للتغيير التطوري، والمتضمنة ضمنيًا في النهج التقليدي للسياسة البريطانية، كما هو الحال مع الأدبيات المؤسسية الجديدة، اذ يتم التركيز على التغيير المؤقت، والآليات المختلفة التي تولد العلاقة بين عمليات التغيير التي تعتمد على المسار والظروف الطارئة[13].

وفي حين حاولت مثل هذه الأساليب تجاوز الاتجاهات التجريبية الضيقة والوصفية المفرطة التي هيمنت على التخصص تقليديا، فإن الكثير من هذا العمل يعاني من صعوبتين رئيسيتين، أولاً: على الرغم من أن هذه التطورات عامة في العلوم السياسية على نطاق أوسع، فإن الغالبية العظمى من الدراسات تظل مقتصرة على التحليلات النظرية، وتفتقر حاليًا إلى أي تطبيق تجريبي ثابت على الحياة السياسية البريطانية، وثانياً: تميل مثل هذه التوجهات أيضاً إلى أن تقتصر على عدد قليل من المؤلفين الرئيسيين، وبالتالي فهي لا تتواجد إلا على هامش المناقشة الأكاديمية الأوسع حول السياسة البريطانية، وفي المقابل كان التفضيل الأعم لمعظم العلماء هو التمسك بالأساليب والأدوات المفاهيمية الأكثر تقليدية.

في حين أن مجال السياسة البريطانية لا يزال أمامه طريق طويل ليقطعه لمطابقة بعض التطورات النظرية الأكثر تطورًا في تخصصات مثل علم الاجتماع والعلاقات الدولية، فإن إحدى المحاولات المتعمدة بوضوح للتغلب على هذه المشكلة كانت تتمثل في الجهد المبذول لإدخال وجهات نظر واقعية نقدية في المناقشات التقليدية[14]، وبناءً على عمل بهاسكار (1986) وآرتشر (1995)، ترتكز هذه التفسيرات ما بعد الوضعية على الاعتقاد بأن عملية صنع القرار تتشكل من خلال التأثيرات الهيكلية الأساسية، والتي لا يمكن ملاحظتها دائمًا بشكل مباشر، وبالتالي فأن أي دراسة للسلطة في بريطانيا يتطلب درجة من التفسير التحليلي.، والأهم من ذلك أن مثل هذه الروايات تسعى إلى توجيه الاهتمام نحو السياق الاجتماعي والاقتصادي الذي يتم فيه تنفيذ القرارات الحكومية، وبالتالي تجنب التركيز الضيق على الهياكل الحكومية الرسمية والتعريف المحدود لـ "السياسي"، الذي ابتليت به الروايات التقليدية.

كان بيفير ورودس بارزين بشكل خاص في توجيه نقد شامل للمشاكل المرتبطة بالمقاربات التقليدية للسياسة البريطانية، وفي تقديم محاولة جادة بدلاً منهما لتجاوز كل من نموذج وستمنستر والسرد التاريخي الغائي المتأصل فيه، ولهذه المشكلة الأخيرة يولي بيفير ورودس اهتمامًا خاصًا، حيث يستهدف جزء كبير من نقدهما فكرة التقليد السياسي البريطاني القوي، الذي يؤثر ويحدد علاقات القوة المعاصرة، ففي ضمن التفسيرات، يُنظر إلى التغيير على أنه مشروط للغاية ومتعدد الاتجاهات، اعتمادًا على تفسيرات الجهات الفاعلة الخاصة للسياق الذي تعمل فيه والمعضلات التي تواجهها، ووفقًا لهذه الروايات فقد تأثر تطور السياسة البريطانية بعدد من التقاليد المتنافسة، التي تقدم للفاعلين السياسيين نظامًا معقدًا من شبكات الاعتقاد، وعندما يواجه صناع القرار معضلات معينة، فإنهم يكونون انتقائيين بشأن شبكات الاعتقاد المحددة التي يمكنهم الاعتماد عليها، ويعتمدون إلى حد كبير على تفسيراتهم للسياق وأنواع المعضلات التي يواجهونها،

وهذا يركز على الباحث لإجراء تحليل نوعي من أجل تفكيك وتفسير أنواع العوامل التي شكلت استجابة معينة لمشكلة السياسة، وبهذا المعنى تؤكد المقاربات التفسيرية على الحاجة إلى التحليلات النوعية أكثر من الكمية، وتمثل خروجًا عن الافتراض التقليدي بأن بريطانيا كان لديها مسار تنموي واحد أحادي الخط، وأن هذا كان له علاقة سببية في تشكيل الاتجاهات المعاصرة.

رابعاً: المشاكل السائدة

مثلت أنواع المناقشات والمناهج النظرية التي تم إبرازها أعلاه محاولة مفيدة لتجاوز حدود الدراسات السياسية البريطانية التقليدية وتوسيع نطاق التركيز في التخصص، سواء من حيث الموضوع الذي سيتم دراسته، وكذلك الجانب النظري، والأدوات المتاحة للاستخدام، اذ لا يزال العديد منها في حالة مهدها نسبيًا، وقد جذبت حتى الآن اهتمام عدد قليل نسبيًا من المؤلفين، وتبقى محصورة بقوة على هوامش المناقشة الأكاديمية، وعلى الرغم من هذه التطورات، فانه لا يزال التخصص ككل محتفظًا إلى حد كبير بتحيزه التجريبي القوي، مع وجود عدد قليل من المؤلفين المستعدين لإثبات أي نوع من التفوق النظري أو الطموح في الواقع[15]، ففي كثير من الأحيان يُنظر إلى النظرية على أنها عرض جانبي، يمكن التقاطها حيثما تكون مفيدة ولكنها غير ضرورية بجانب دراسة الأحداث والعمليات السياسية الفعلية، وفي المقابل فأن ماكنولا ينتقد بشدة الافتقار إلى النظرية، فإن مارشال يقدم وجهة نظر أكثر انتشارًا، وربما راضية، مفادها أن الوصف التفصيلي الجيد هو أكثر من مجرد بديل مناسب لصنع النظرية[16]:

ان مشكلة التفسير ببساطة هي وصف الأجزاء ذات الصلة من النظام بتفاصيل كافية لكشف ما يحدث أو حدث، وعندما نعرف ما يكفي عما يحدث، فإننا نعرف السبب - عندما يتعلق الأمر بالتقييم أو الوصفة، لا تكون هناك حاجة عادةً إلى نظريات تبريرية عميقة، ونحن نعلم بالفعل ما هي القيم الأخلاقية والسياسية ذات الصلة- وهي الديمقراطية، والحرية، والمساواة، والإجراءات القانونية الواجبة، وسيادة القانون وما شابه ذلك.

وكان معارضو نظرية الحكم أيضاً حذرين نسبياً في تعاملهم مع مثل هذه القضايا. في حين أن العديد من الروايات النقدية للنظام السياسي البريطاني سعت إلى تسليط الضوء على أوجه القصور المؤسسية والإجرائية المختلفة فيما يتعلق بالممارسة الديمقراطية[17] ، فقد سعى آخرون إلى تحدي الادعاءات التي قدمها علماء الحكم على أرضهم الخاصة، يعارضون افتراضاتهم حول نظام سياسي تعددي بشكل متزايد من خلال تسليط الضوء على الطبيعة غير المتماثلة لعلاقات القوة التي لا تزال موجودة بين السلطة التنفيذية الأساسية والجهات الفاعلة الأخرى[18] .

بالإضافة إلى ذلك، فإن النظام السياسي البريطاني بشكل عام أصبح متبايناً بشكل كبير منذ عهد حكومات تاتشر، كذلك الحال بالنسبة لدراسة السياسة البريطانية نفسها، وكانت نتيجة ذلك إنتاج تجزئة متزايدة للمجال الأكاديمي، في حين أن انتشار البحث السياسي في مناطق وجوانب متناثرة أكثر من أي وقت مضى من النظام السياسي البريطاني كان بمثابة تقدم آخر مرحب به ومطلوب بشدة، فإن هذا النمو في التنوع أدى أيضًا إلى عدد كبير من المناهج والاختصاصات المتباينة التي تخص قطاعات فرعية معينة في مجالات الخبرة، وأدى ايضا إلى خلق سلسلة من المفاهيم، وإلى ترسيخ الانقسامات الموجودة داخل المجال، وزيادة تقسيم التخصص إلى سلسلة من الدراسات المتخصصة لمؤسسات وعمليات وسلوكيات معينة تعمل ضمن الخطابات المفاهيمية، والمناهج المنهجية الخاصة بالمجال نفسه.

علاوة على ذلك وفي الوقت نفسه أدى هذا التشرذم إلى تقويض تماسك وهوية مجال السياسة البريطانية، فقد أعاق أيضًا تطوره النظري، ومن نواحٍ عديدة، كذلك أدى التقسيم المتزايد للمجال إلى زيادة صعوبة تداول التطورات النظرية والمنهجية الجديدة بين المجتمع العلمي، والأهم من ذلك أن هذا قد ساهم أيضًا في حدوث تشعب واضح بين البحوث ذات التوجه التجريبي والنظري، في حين أن الدراسات التجريبية تميل في الغالب إلى التركيز على التحليلات المؤسسية والمرتكزة على السياسات مثل تلك المتعلقة بمسائل الإصلاح

الدستوري، والإدارة الاقتصادية، والسياسة الاجتماعية، وما إلى ذلك، فإن نطاق البحث النظري يميل إلى التركيز على القضايا الموضوعية الأوسع، من مثل ما وراء النظرية، والمناقشات والمخاوف، ونتيجة لذلك فإن هذا الفصل يميل إلى تشجيع البحوث النظرية والتجريبية والوصفية، أو التي تكون نظرية بشكل مفرط على حساب إنتاج أدلة تجريبية قوية.

والنتيجة الرئيسية لذلك هي أنه على الرغم من التنوع المتزايد للدراسات في النظام السياسي البريطاني، فإن دراسة "السياسة البريطانية" بشكل عام ظلت متخلفة من الناحية النظرية، على الرغم من تصورها الآخذ في الاتساع لـ "السياسي"، فإن التركيز في الكثير من الأنشطة البحثية السائدة يظل متمركزًا في المقام الأول حول المناقشات التقليدية المتعلقة بالجوانب الفردية للنظام السياسي البريطاني.[19]

خامساً: التفكير المستقبلي

إن تسليط الضوء على المشاكل والتحديات الرئيسية التي يواجهها الباحثون المعاصرون في السياسة البريطانية، لا ينبغي أن تؤخذ الحجة الموضحة أعلاه على أنها تشويه صارخ للدراسات السائدة، والواقع أن قدراً كبيراً من العمل الذي سلط الضوء عليه كان مفيداً للغاية في دفع هذا المجال إلى الأمام، وفي تعزيز الفهم للديناميكيات التي تجعل السياسة البريطانية ناجحة، ومع ذلك تبقى الحجة الأساسية هي أنه إذا كان مجال السياسة البريطانية نفسه قادرًا على مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين واستعادة مكانته كمجال مركزي للتحقيق، فهناك العديد من المجالات التي سيتعين على الأكاديميين رفع مستوى دورهم فيها، وهناك ى ثلاثة مواضيع والتي يمكن عدّها نقاط بداية لتطوير مجال نقاش أكثر قوة وصرامة وديناميكية وكالآتي:

1. لا مزيد من عقلية الجزيرة

ان القضية الأولى التي تحتاج إلى معالجة، والتي هي تعزيز شعور أكبر بالتماسك الانضباطي والهوية داخل مجتمع السياسة البريطاني نفسه، بينما أن هذا يحتاج إلى أن يشمل المؤسسات الأساسية والجهات الفاعلة والعمليات في الدولة البريطانية، فإنه يحتاج أيضًا إلى تبني إحساس أوسع بالحدود التأديبية، وبناء تعريف أوسع لـ "السياسي" من أجل تضمين نطاق أوسع، فان العمليات السياسية أكثر من تلك التي يُنظر إليها عادةً على أنها ذات أهمية مركزية، وفي الواقع حتى نظرة موجزة حول المجال الأوسع للعلوم السياسية البريطانية تكشف أنه على الرغم من أن المتخصصين في "السياسة البريطانية" بمعناها التقليدي قد يميلون إلى التركيز في عدد صغير نسبيًا من أقسام الجامعة، إلا أن هناك مع ذلك عددًا هائلاً من التخصصات، وهي مجموعة من الأعمال المحفزة للغاية والمبتكرة في كثير من الأحيان يتم إنتاجها من داخل مجموعة متعددة من المجالات والتخصصات، وهي مخصصة لفهم "السياسة" الأوسع لبريطانيا بما يتجاوز تلك الموجودة على مستوى الدولة إذا تم تصورها بشكل صحيح، فيجب أن يُنظر إلى "السياسة البريطانية" على أنها مجال دراسة واسع ومتنوع بطبيعته ومتعدد التخصصات، يتضمن مجموعة من المجالات الفرعية مثل علم النفس، والتحليل السياسي والمؤسساتي، والدراسات الإقليمية والثقافية والنظرية السياسية، والاقتصاد السياسي، والتحقيق التاريخي، والسياسة الاجتماعية، ومن هذا المنطلق وبعيدًا عن كونها مجالًا ضيقًا ومتكررًا إلى حد كبير من البحث الأكاديمي، يجب الاعتراف بدراسة السياسة البريطانية بوصفها مجالًا دراسيًا متنوعًا وغنيًا وغزير الإنتاج، إن لم يكن أكثر من أي وقت مضى كان.

2. مزيد من النظريات

تتعلق القضية الرئيسية الثانية التي يجب تسليط الضوء عليها بالحاجة إلى مزيد من الوعي والتوعية بشكل أكبر تجاه القضايا النظرية، اذ لا تزال العديد من المناهج والتطورات النظرية الموضحة أعلاه موجودة على هامش المجال، ولا يزال الكثير من التحليل السائد يعاني من الافتقار إلى التطبيق النظري والدقة المنهجية، وبالاقتران مع هذا فإننا نعتقد أن المجتمع السياسي البريطاني يمكن أن يستفيد أيضًا من قدر أكبر من الإثراء المتبادل للأفكار والأبحاث والرؤى المنهجية من داخل وخارج المجال نفسه، وكان أحد الموروثات الدائمة

لنهج نموذج وستمنستر هو ميل الباحثين إلى التركيز بشكل حصري تقريبًا على جوانب فردية وهو مصدر شكوى جرينليف (1983) التي يتم الاستشهاد بها كثيرًا حول النقص العام في "وجهات النظر المنظمة" داخل التخصص، فالنظام السياسي بدلاً من معالجة الأسئلة الأوسع حول النظام السياسي البريطاني بطريقة شمولية، ومع الاعتراف بأهمية البحث في جوانب محددة من السياسة البريطانية، إلا أنه لا بد من الاعتراف بأن مثل هذا البحث أكثر فائدة، وذو مغزى بالفعل، لاسيما إذا كان مرتبطًا بالمعنى الأوسع والأكمل، وباختصار فإن التحدي الرئيسي هو تشجيع تطوير البحوث التجريبية التي تكون صارمة ومستنيرة من الناحية النظرية، وتشجيع التطبيق التجريبي للتحليلات النظرية، أو على الأقل تشجيع المنظرين على الإشارة بوضوح إلى كيفية ويمكن تطبيق عملهم بطريقة تجريبية.

وكان الإرث المرتبط بنموذج وستمنستر، والمستمر بمثابة إغراء للعديد من المؤلفين لإزاحة الساحة الحكومية الرسمية من السياق الاجتماعي والاقتصادي الأوسع الذي تجري فيه العمليات السياسية، في حين قد يتوقع المرء عددًا كبيرًا من المناهج الماركسية، على سبيل المثال لمواجهة ذلك، وتقديم مجموعة من الروايات النظرية الكبرى، فقد ظلت مثل هذه التحليلات النقدية بشكل عام على هامش النظام، ولم تخترق التيار الرئيسي بعد، وكانت إحدى المشاكل الرئيسية الناجمة عن ذلك هي الإهمال الشامل للاعتراف بالتفاوت الواسع في السلطة داخل بريطانيا ككل، والغياب الملحوظ لأي غريزة انتقادية جادة داخل هذا المجال، وفي حين سعى الباحثون التقليديون في كثير من الأحيان إلى دراسة النخبة السياسية في بريطانيا في عزلة عن المجموعات الأخرى، فإن الانتشار المطرد للتحليلات التعددية كان في المقابل حريصا على تصوير الديمقراطية البريطانية على أنها حالة صحية ومستقرة نسبيا، اذ إن ما يغيب غالبا في التعامل مع السياسة البريطانية هو الاعتراف بأوجه عدم المساواة البنيوية الأوسع على طول خطوط الطبقة والعرق والجنس، والتي تعيق الوصول إلى المؤسسات والعمليات السياسية، فضلا عن التأثير عليها.

ونتيجة لذلك، فإن هيمنة التجريبية على المناهج النظرية لدراسة السياسة البريطانية منعت هذا المجال من مجاراة التقدم النظري الأكثر تطورًا وتنوعًا في التخصصات الأخرى، اذ أدى إدخال التحليلات ما بعد الوضعية إلى فتح عمق النقاش الأكاديمي، وحفزت انتشار العمل النظري الغني، ومن المؤسف أن "عقلية الجزيرة"، التي تم غرسها في دراسة السياسة البريطانية، تعني أن هذا التخصص قد احتفظ حتى الآن بعزلة كبيرة عن استيعاب هذه الأنواع من التقدم النظري والمنهجي، ويميل بدلاً من ذلك إلى الاعتماد على أساليب إرشادية ضيقة، والأجهزة المصممة لشرح السلوك والتطورات على المستوى الجزئي، وبهذا المعنى فإن ما تم إهماله في كثير من الأحيان هو الاعتراف الكافي بـ "السياسة" الأوسع لبريطانيا نفسها.

3. الفهم الدقيق والمتطور للاستمرارية والتغيير

هناك مشكلة أخرى ناجمة عن هذا النقص في التطور النظري وهي التشعب التقليدي بين التحليلات التاريخية والمعاصرة، مما يؤدي إلى مشكلة شاملة تتمثل في فهم العلاقة بين الاستمرارية والتغيير، اذ يعد هذا جزءًا كبيرًا من إرث نموذج وستمنستر، الذي يستند في حد ذاته إلى تفسير يميني معين للتاريخ البريطاني بوصفه حركة أحادية الخط، تقدمية، ولكنها مجزأة نحو نظام ديمقراطي ليبرالي مثالي، وربما ليس من المستغرب بدعم من مثل هذا السرد التاريخي القوي ذي التوجه المعياري أن يكون النهج التقليدي في التعامل مع السياسة البريطانية قد ورث هذا الانضباط رؤية مثيرة للإشكالية للغاية، وجامدة في كثير من النواحي للتقاليد السياسية البريطانية، وان هؤلاء المؤلفون، من مثل جرينليف (1983) أو بيرش (1964)، الذين حاولوا رسم تطور النظام يميلون إلى تقديم سرد مبني على صراع جدلي بين الأفكار الرئيسية، التي استمرت وتطورت على مر القرون، اما بالنسبة لغرينليف، فقد كان هذا الصراع بين التحررية والجماعية، بينما كان بالنسبة لبيرش النظام السياسي البريطاني الحديث نتيجة للتوازن بين أفكار الحكومة التمثيلية والمسؤولة، ومن المسلم به أن صراع الأفكار هذا قد أدى إلى فترات قصيرة من عدم الاستقرار، فإن التركيز الساحق في هذا

السرد التاريخي هو استمرار الاستقرار والاستمرارية، والأهم من ذلك التوافق بين النخبة السياسية، وعلى الرغم من أن العديد من المؤلفين أعربوا عن اسفهم على استمرار السرد اليميني ، ولم يتم تحدي فكرة التقليد الأحادي الخطي الثابت والمتزايد نسبيًا إلا في السنوات الأخيرة جدًا[20].

ومع ذلك فإن المشكلة التي واجهها هذا التخصص تقليديًا في التعامل مع مسألة التاريخ أعمق من ذلك، اذ إن ارتباط العديد من المؤلفين بفكرة الاستمرارية في التطور السياسي البريطاني يعني أن المناهج السائدة غالبًا ما تكافح من أجل تفسير التغيير بشكل مناسب، وهذا لا يعني أنه تم التغاضي عن التغيير، بل ان هناك عدد قليل من الأدوات النظرية المتاحة لفهم مدى تعقيد العلاقة بين الاستمرارية والتغيير بشكل مناسب، ونتيجة لذلك فإن العديد من التحليلات،- كما ذكرنا سابقًا- في محاولاتها لالتقاط التطورات الجديدة في التغيير السياسي والمؤسساتي، تقدم تعارضًا ثنائيًا بسيطًا بين فترات التغيير والاستمرارية، وعندما يتم تحديد التغيير فإنه غالبا ما يتم تصويره بشكل كاريكاتوري وتشويهه في صورة توفر ثنائية مبالغ فيها بين الماضي والحاضر[21].

أصبحت العديد من هذه الثنائيات جزءا لا يتجزأ من سرديات السياسة البريطانية منذ حكومات تاتشر، والتي كان لدى العديد من المؤلفين رغبة قياسية في تصويرها على أنها النقيض التام للإدارات السابقة، وعلى هذا النحو فإن السرد التقليدي لفترة ما بعد الحرب يعتمد على صورة شديدة التبسيط تتكون من فترات من الاستقرار والاستمرارية تتخللها أزمات قصيرة وحادة، أو "نقاط تحول"، وقد أدى ذلك إلى فترة تعسفية إلى حد ما للتطور السياسي في بريطانيا من حيث سلسلة من المراحل المستقلة نسبيا والمكتفية بذاتها، أي فترة وجيزة من التغيير الجذري في ظل حكومة أتلي، تليها فترة طويلة من الاستمرارية والركود ، والتي تسمى سنوات الإجماع، وهي فترة أخرى من التحول الجذري للدولة في عهد تاتشر، تليها فترة من الإجماع الليبرالي الجديد والاستمرارية التي تستمر حتى الآن[22]، علاوة على ذلك، فإن محاولات وضع التطور السياسي في بريطانيا ضمن سلسلة نسب أوسع للأحداث كانت سائدة دائمًا، بل وجزءًا لا يتجزأ من النهج التقليدي، فإن الغالبية العظمى من الأبحاث في السياسة البريطانية تظل معاصرة إلى حد كبير في تركيزها، وهي إلى حد كبير منفصلة عن أي سياق تاريخي أوسع، وباختصار أصبحت السياسة البريطانية أيضًا بوصفها مجالًا للدراسة مجزأة مؤقتًا مع بقاء الكثير من الأبحاث محصورة ضمن الحدود الضيقة والسرديات والمنطق لإطار زمني محدد، مع بذل القليل من المحاولات لإنتاج روابط مثمرة محتملة لموضوعات أوسع، والقضايا والاتجاهات التي استمرت على مدى فترة تاريخية أطول[23].

الخاتمة

لم تكن التحديات التي واجهت دراسة السياسة البريطانية خلال السنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين أكبر من أي وقت مضى في مواجهة مجموعة من التغييرات في البيئة الأكاديمية، اذ شهد الباحثون الذين يعملون تحت الراية التقليدية للسياسة البريطانية على مدى السنوات القليلة الماضية تراجعًا في المكانة والأهمية النسبية والتماسك الداخلي للمجال، ومع ذلك فقد كانت هذه المشاكل ناجمة عن نفسها بعد فشلهم في التعامل بشكل كافٍ مع وفرة التطورات النظرية الناشئة في مختلف التخصصات الأخرى، وفشلهم في التغلب على الإرث التاريخي الذي ورثه نموذج وستمنستر من حيث غاياته اليمينية ونظرته الضيقة لما هو "سياسي"، فقد قام علماء السياسة البريطانية عن غير قصد بتطوير سلسلة من "العقليات الجزيرة" التي سمحت بأن يُنظر إلى هذا المجال على أنه ليس أكثر من مجرد فرع فرعي من التخصصات الأخرى الأكثر شهرة في العلوم السياسية، وقد سلط هذا البحث الضوء على ثلاث مشاكل رئيسية يجب معالجتها إذا أردنا تصحيح هذا الوضع، الاول: يحتاج الأكاديميون إلى تعزيز درجة أكبر من التماسك التخصصي من خلال التلاقح بين الأفكار والأبحاث من أجل عكس اتجاه التفتت السائد في المجال، وتشجيع شعور أكبر بالهوية السياسية البريطانية الشاملة، ثانيًا: يحتاج الباحثون إلى الشروع في تفاعل أكبر مع القضايا النظرية، وتعزيز

التكامل الأوثق بين التحليل النظري والتجريبي من أجل تجنب التقليد التجريبي والوصفي المفرط الذي هيمن على الشؤون لفترة طويلة جدًا، وثالثًا: يجب أن تكون هناك درجة أكبر من الاهتمام بالقضايا ما بعد النظرية المتعلقة بالاستمرارية والتغيير، بالإضافة إلى ارتباط أكبر بين التحليلات التاريخية والمعاصرة من أجل وضع الحاضر في سياق الموضوعات والمفاهيم طويلة المدى، وعلى الرغم من أن كل هذا يفرض مجموعة خطيرة من التحديات أمام الباحثين داخل مجتمع السياسة البريطاني، فإن المسار البديل أو على وجه التحديد استمرار الانحدار الأكاديمي، يبدو أقل قبولا بكثير، وعلى الرغم من الثغرات التي شابت التحليلات، إلا أنه على الأقل ربما من أنهم سينجحون في نهاية المطاف.

الهوامش

1 Peter Kerr and Steven Kettell,Department of Political Science and International Studies, European Research Institute, University of Birmingham, Birmingham B15 2TT, UK.
2 see Truman, 1951; Beer, 1965; Wilson, 1977; Middlemas, 1979.
3 see, e.g., Birch, 1964; Beer, 1965.
4 see, e.g., King, 1975; Brittan, 1977; Richardson and Jordan, 1979; Rose, 1979; Beer, 1982; Birch, 1984.
5 see, e.g., Gamble, 1974; Finer, 1975
6 see Guttsman, 1963; Nairn, 1964, 1981; Anderson, 1964; Miliband, 1969; Coates, 1980; Hobsbawm, 1981.
7 (e.g. Ingham, 1984; Fine and Harris, 1985, the enduring dominance of its political elite (e.g. Sampson, 1982, 2004; Scott, 1991), the nature of its political and economic decline (see, e.g., Gamble, 1981, 1994; Wiener, 1981; Collins and Robbins, 1990; and later, Coates, 1994; and also English and Kenny, 2000), as well as the ever-present analysis of its institutional mechanics (e.g. King, 1985; Robins, 1987; Kavanagh, 1990), new developments also now began to take root and flourish. These were to be found in the rich and variegated analyses of 'Thatcherism' itself (such as Hall, 1979; Hall and Jacques, 1983; Bulpitt, 1986; Gamble, 1988; Jessop et al., 1988; Overbeek, 1990), and in the increasing attention being directed towards meta-theoretical issues such as the relationship between structure and agency, and the notion of conceptualising continuity and change ,see, for instance, Giddens, 1985; Hall, 1986; Jessop, 1990.
8 Watson, 1999.
9 Bulpitt, 1996; George, 1998; Geddes, 2004.
10 Bogdanor, 1999; Morrison, 2001; O'Neill, 2004.
11 see Marsh and Rhodes, 1992; Rhodes, 1997; Marsh, 1998; Smith, 1999; Richards and Smith, 2002; Bevir and Rhodes, 2003
12 e.g. Hall and Taylor, 1996; Hay and Wincott, 1998.
13 see John, 1998, 1999; Ward, 1989, 1997; Kerr, 2001, 2002; for a critique, see Curry, 2003; Kay, 2003; Dowding, 2000).
14 see Marsh et al., 1999; McAnulla, 2006
15 McAnulla ,2006,p. 3
16 Marshall ,1999, p.284–285.
17 e.g. Judge, 1993, 2004; Weir and Beetham, 1999, 2002,
18 see Marsh et al., 2001, 2003.
19 Foley ،1993 ،2000 ؛Hogg and Hill ،1995 ؛Rhodes and Dunleavy, 1995 ؛Kavanagh and Seldon ،1999 ؛Hennessy ،2000.

20 Bulpitt, J. (1996) 'The European Question: Rules, National Modernisation and the Ambiguities of Primat Der Innenpolitik', in D. Marquand and A. Seldon (eds.) The Ideas that Shaped Post-War Britain, London: Fontana, pp. 214–256.
21 Birch, A.H. (1964) Representative and Responsible Government, London: George Allen & Unwin.
22see, e.g. Addison, 1975; Pimlott, 1989; Dutton, 1991; Kavanagh and Morris, 1994; Seldon, 1994; Kerr, 2001.
23 Many analyses of contemporary developments, such as the character and impact of New Labour, for instance, are set within a comparative context in relation to 'Thatcherism'. See, for example, Driver and Martell (1998), Hay (1999), Coates and Lawler (2000), Heffernan (2001) and Seldon (2001).

المصادر

1. Addison, P. (1975) The Road to 1945: British Politics and the Second World War, London: Cape. Anderson, P. (1964) 'Origins of the present crisis', New Left Review 23: 26–53.
2. Birch, A.H. (1964) Representative and Responsible Government, London: George Allen & Unwin.
3. Birch, A. (1984) 'Overload, ungovernability and delegitimation', British Journal of Political Science 14: 135–161.
4. Budge, I., Crewe, I., McKay, D. and Newton, K. (2004) The New British Politics, (3rd edn). London: Pearson Education.
5. Bulpitt, J. (1996) 'The European Question: Rules, National Modernisation and the Ambiguities of Primat Der Innenpolitik', in D. Marquand and A. Seldon (eds.) The Ideas that Shaped Post-War Britain, London: Fontana, pp. 214–256.
6. Coates, D. and Lawler, P. (eds.) (2000) New Labour in Power, Manchester: Manchester University Press.
7. Curry, O. (2003) 'Get real: evolution as metaphor and mechanism', British Journal of Politics and International Relations 5(1): 112–117.
8. Dowding, K. (2000) 'How not to use evolutionary theory in politics: a critique of Peter John', British Journal of Politics and International Relations 2(1): 72–80.
9. Hall, P.A. and Taylor, R.C.R. (1996) 'Political science and the three new institutionalisms', Political Studies 44(4): 936–957.
10. Hay, C. and Wincott, D. (1998) 'Structure, agency and historical institutionalism', Political Studies 46(5): 951–957.
11. John, P. (1999) 'Ideas and interests; agendas and implementation: an evolutionary explanation of policy change in British local government finance', British Journal of Politics and International Relations 1(1): 39–62.

12. Judge, D. (2004) 'Whatever happened to parliamentary democracy in the United Kingdom?' Parliamentary Affairs 57(3): 682–701.Kavanagh, D. (2003) 'British political science in the inter-war years: the emergence of the founding fathers', British Journal of Politics and International Relations 5(4): 594–613.
13. Kay, A. (2003) 'Evolution in political science: a reply to Kerr', British Journal of Politics and International Relations 5(1): 102–111.
14. Kerr, P. (2002) 'Saved from extinction: evolutionary theorising, politics and the state', British Journal of Politics and International Relations 4(2): 330–358.
15. King, A. (1975) 'Overload: problems of governing in the 1970s', Political Studies 23: 284–296.
16. Marsh, D., Buller, J., Hay, C., Johnston, J., Kerr, P., McAnulla, S. and Watson, M. (1999) Postwar British Politics in Perspective, Cambridge: Polity Press.
17. Marsh, D. and Rhodes, R.A.W. (1992) Policy Networks in British Government, Oxford: Clarendon Press.
18. Marsh, D., Richards, D. and Smith, M. (2003) 'Towards an asymmetric power model of the British polity', Government and Opposition 38(3): 306–322.
19. Marshall, G. (1999) 'The Analysis of British Political Institutions', in J. Hayward, B. Barry and A. Brown. (eds.) The British Study of Politics in the Twentieth Century, Oxford: Oxford University Press, pp. 257–285.
20. Nairn, T. (1964) 'The British political elite', New Left Review 23: 19–25.
21. Nairn, T. (1981) 'The crisis of the British state', New Left Review 130: 37–44.
22. Norris, P. (1995) 'The politics of electoral reform in Britain', International Political Science Review 16(1): 65–78.
23. Pimlott, B. (1989) 'Is the postwar consensus a myth?' Contemporary Record 2(6): 12–14.
24. Rose, R. (1979) 'Ungovernability: is there fire behind the smoke?' Political Studies 17(3): 351–370.
25. Seldon, A. (1994) 'Consensus: a debate too long?' Parliamentary Affairs 47: 501–515.
26. Truman, D. (1951) The Governmental Process, New York: Alfred A. Knopf.
27. Ward, H. (1989) Evolution and regulation: economism rediscovered, Essex Papers .
28. Watson, M. (1999) 'Globalisation and the Development of the British Political Economy', in D. Marsh, et al. (eds.) Postwar British Politics in Perspective, Cambridge: Polity Press, pp. 125–143.